

اتفاق تحقيق الامن الغذائي بالجزائر من خلال استصلاح الاراضي التابعة لأمالك الدولة في
إطار الامتياز بالجنوب

**The prospects for achieving food security in Algeria through the reclamation of
state-owned lands under the concession system in the south**

محمد روابحية^{1*}، لطيفة بهلول²

¹ مخبر المقاوالتية وإدارة المنظمات، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة (الجزائر)

mohammed.rouabhia@univ-tebessa.dz

² مخبر استراتيجيات التنوع الاقتصادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، جامعة الشهيد

الشيخ العربي التبسي-تبسة (الجزائر) latifa.bahloul@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2025/04/06

تاريخ الاستلام: 2025/02/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية استصلاح الأراضي التابعة لأمالك الخاصة للدولة في إطار الامتياز الفلاحي بالجنوب الجزائري، نظرا لأهميتها في تجسيد الزراعات الاستراتيجية و بلوغ أمن غذائي وطني كروية استراتيجية أفاق 2030، مع بيان بعض المفاهيم النظرية للاستصلاح و الامتياز الفلاحي والأمن الغذائي. تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة، وقد خلصت الدراسة إلى أن عملية استصلاح الاراضي التابعة لأمالك الدولة بالجنوب منظمة بموجب المرسومين التنفيذي رقم 21-432 و رقم 20-265، كما أن هذه العملية ستحقق عديد النتائج مطلع 2030 و على رأسها دعم الزراعات الاستراتيجية و ضمان الأمن الغذائي الوطني مع تقليص حجم الفجوة الغذائية، ومن أهم التوصيات المقترحة: اقامة الهياكل اللازمة-المخازن وغرف التبريد -لاستقبال فائض الانتاج من المنتجات الزراعية الاستراتيجية لضمان توازن السوق، مع ضرورة تبني نهج الزراعة الرقمية في عملية الاستصلاح نظرا للمزايا التي يمكن الحصول عليها.

كلمات مفتاحية: استصلاح الاراضي، الامتياز الفلاحي، الأمن الغذائي، الزراعات الاستراتيجية.

تصنيف JEL: Q15، Q18، Q13، Q1.

Abstract :

This study aims to highlight the process of reclaiming land belonging to state properties within the framework of agricultural concessions in southern Algeria, considering its importance in realizing strategic crops and achieving national food security as a strategic vision for 2030. It also presents some theoretical concepts related to reclamation, agricultural concessions, and food security. The descriptive and analytical methodology, as well as the case study approach, were adopted. The study concluded that the land reclamation process for state-owned properties in the south is organized under Executive Decrees No. 21-432 and No. 20-265. This process is expected to yield several outcomes by 2030, primarily supporting strategic crops and ensuring national food security while reducing the size of the food gap. Among the key recommendations proposed are establishing necessary structures—warehouses and cold storage rooms—to accommodate the surplus production, along with the need to adopt a digital agriculture approach.

Keywords : land reclamation, agricultural concessions, food security, strategic crops.

Jel Classification Codes : Q15، Q18، Q13، Q1.

1. مقدمة

صادقت الدول الاعضاء في الامم المتحدة -سنة 2015- بالإجماع على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها 17، ويمثل القضاء على الجوع و تحقيق الأمن الغذائي الهدف الثاني ضمنها، ويعد تبني الجزائر لسياسة استصلاح الأراضي التابعة لأملاك الدولة في اطار الامتياز بالجنوب اجراء هاما نحو تحقيق الهدف الثاني لهذه الخطة وتجسيدها لأحد مبادئ الدستور التي تضمن الحقوق العامة بما فيها الحق في الغذاء. كما أن التحوط اتجاه تأثير الصدمات الخارجية و النزاعات الدولية التي تضر بكمية الواردات الغذائية و خطوط الإمداد الغذائي يفرض على السلطات المعنية ضرورة المضي في بناء أمن غذائي مستدام.

من خلال المنطلق السابق فإن اشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي الموالي:
ماهي أفاق الأمن الغذائي بالجزائر من خلال استصلاح الاراضي التابعة لأملاك الدولة في اطار
الامتياز بالجنوب، لعام 2030؟

ولمعالجة هذه الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية الأتية:

- ما المقصود باستصلاح الأراضي والامتياز الفلاحي؟ وماهي النصوص القانونية المنظمة لكل منهما؟
- ما هي الجوانب النظرية الجوهرية المرتبطة بالأمن الغذائي؟
- كيف يتم تنفيذ عملية استصلاح الاراضي التابعة لأملاك الدولة في اطار الامتياز بالجنوب الجزائري؟
- ما هي النتائج التي يمكن أن تحققها عملية استصلاح الأراضي بالجنوب بالنسبة لهدف الأمن الغذائي الوطني؟

وللإجابة على الاشكالية والأسئلة المقترحة نضع الفرضيات الأتية:

- عملية استصلاح الاراضي التابعة للدولة والامتياز الفلاحي منظمين بمراسيم تنفيذية، تحدد مختلف جوانبهما؛

- للأمن الغذائي تأصيل نظري يتناول مختلف جوانبه؛

- تنفذ عملية استصلاح الأراضي التابعة للدولة في اطار الامتياز من خلال دواوين وطنية و بتخصيص محيطات بولايات الجنوب الجزائري.

- ستحقق عملية استصلاح الأراضي بالجنوب عديد النتائج آفاق 2030، على المستوى الزراعي والغذائي؛

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة استصلاح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة في اطار الامتياز الفلاحي بالجنوب الجزائري كأداة هامة لتجسيد الزراعات الاستراتيجية و بلوغ أمن غذائي وطني مستدام كروية استراتيجية أفاق 2030، مع بيان بعض الأسس النظرية للأمن الغذائي. تم اعتماد المنهج الوصفي و التحليلي ومنهج دراسة الحالة حيث أن البحث تناول حالة استصلاح الأراضي الصحراوية بالجنوب الجزائري.

2. استصلاح الأراضي في اطار عقد الامتياز

1.2 التعريف باستصلاح الأراضي

وفق المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المحدد لشروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز فإن: الاستصلاح، هو كل نشاط يهدف إلى وضع قيد الإنتاج والرفع من قدرات الأملاك العقارية ذات الوجهة الفلاحية، للقيام بإنتاج سنوي أو لعدد السنوات، والذي يمكن استعماله لإشباع الحاجة البشرية أو الحيوانية أو الصناعية بصفة مباشرة أو بعد عملية التحويل ، يمكن أن تتضمن هذه الأنشطة أساسا استخراج المياه و توفير مصادر الطاقة والتهيئة والتجهيز بالمعدات وانشطة السقي وتصريف المياه وغرس المزروعات والحفاظ على التربة (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة 13).

مما سبق فالاستصلاح هو عملية مركبة يقوم بها المستصلح لأراض فلاحية عامة أو خاصة مما يزيد من قيمتها بجعلها منتجة لمنافع اقتصادية صالحة للاستهلاك البشري أو الحيواني أو ذات وجهة صناعية.

ومن خلال التعريف السابق فالاستصلاح له مزايا اقتصادية فهو يضاعف مساحة الاراضي الفلاحية المنتجة، يزيد من الإنتاج، يدعم قدرة الوصول للمستهلك، ويحافظ على خطوط الامداد للصناعة التحويلية، إضافة إلى المزايا البيئية والمتمثلة في الحفاظ على سلامة التربة.

ومن منظور من يقوم بالاستصلاح فإنه وحسب المرسوم التنفيذي السابق (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة 14): يمكن أن تقوم الدولة باستصلاح الأراضي ذات الاستعمال الفلاحي في إطار برامج التنمية الفلاحية، كما أن هذه العملية متاحة للخواص أفراد أو منظمات من جنسية جزائرية، وعند الاقتضاء بدعم الدولة، وفقا لدفتر الشروط المتفق عليه سلفا.

تمنح الأراضي للاستصلاح من طرف هيئات عامة وعلى أساس شروط محددة هي (الجريدة الرسمية، 2021، الصفحات 14-15):

من خلال المادة 5 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه فالهيئات العامة التي توكل لها مهمة منح الأراضي التابعة للدولة للاستصلاح تشمل:

- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA الذي يقتصر نشاطه على المحيطات التي لا تدخل ضمن اختصاص ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية.

- ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS.

أما شروط منح الأراضي للاستصلاح فهي محددة بنصوص المواد من 6 إلى 12 من نفس المرسوم وهي:

- يعين الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالتشاور مع المصالح التقنية المعنية للولاية محيطات الاستصلاح في حدود الأراضي المتوفرة؛

- يقرر الوالي محيطات الاستصلاح المحددة والتي تدخل في مجال اختصاصه الإقليمي وذلك بعد اقتراح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية. وتمنح المحيطات طبقا لنتائج الدراسات المنجزة؛

- محيطات الاستصلاح التي من اختصاص ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، تحدد وتمنح طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-265؛

- الأراضي الموجهة للاستصلاح في اطار عقد الامتياز الفلاحي تمنح بدفتر شروط ممضى من المستفيد ومصادق عليه، سواء كانت من اختصاص الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، أو ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية؛

- عقد الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة يكون لمدة أربعين سنة فقط، و يمكن تجديده بطلب من صاحب الامتياز.

- يجب على المستفيد من الامتياز أن يباشر مختلف أعمال الاستصلاح في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، من تاريخ استقافته من المحيط، ومباشرة أعماله حسب البرنامج المحدد في دفتر الشروط؛

- يدفع المستفيد من عقد الامتياز للاستصلاح حقوق سنوية، يحددها القانون ؛

2.2 الامتياز الفلاحي

الامتياز الفلاحي يعرف بأنه (الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، 2020): عقد بين الدولة و شخص طبيعي جزائري الجنسية يسمى بالمستثمر الفلاحي، يتضمن منح الحق لهذا الأخير في استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك للدولة، وكذا الأملاك السطحية التابعة لها طبقا لشروط

محددة سلفا لمدة أربعين سنة كحد أقصى قابلة للتجديد، مع الالتزام بدفع الاتاوة و الرسوم القانونية السنوية .

المستفيد من الامتياز عليه التزامات محددة بموجب نص المادة 6 من دفتر شروط عقد الامتياز المتضمن في المرسوم التنفيذي 20-265 الخاص بتأسيس ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ومنها (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 13):

- استصلاح الأرض في اطار عقد الامتياز، حسب الشروط المحددة مسبقا، وإنجاز كل ما يتعلق بها من استثمارات؛

- الالتزام بالزراعات الاستراتيجية التي تحددها وزارة الفلاحة وللشروط التقنية الخاصة بها؛

3. الأمن الغذائي

1.3 تعريف الامن الغذائي

عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 الأمن الغذائي بأنه " وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضليتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية " (البنك الدولي، 2023).

ينص إعلان روما 2014 بشأن التغذية على "حق كل إنسان في الحصول على غذاء آمن وكاف ومغذٍ، ويلزم الحكومات بالعمل على مكافحة سوء التغذية بجميع أشكالها، بما في ذلك الجوع ". وفي هذا النص دعوة إلى وجوب اتاحة الغذاء، من خلال توفره للكل، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه من الناحية النوعية المتعلقة بالجوانب الغذائية والمغذيات (بن صويلح، 2021، صفحة 593).

من خلال ما تقدم من مفاهيم يتبين أن الأمن الغذائي يعني التوفر الكمي للغذاء المفيد والصحي للإنسان بشكل مستمر مع قدرته على الوصول إليه، والملاحظ أن التعريف لم يذكر مصدر الحصول على الغذاء وهو ما يعني أن الأمن الغذائي قد يتحقق بقدرات إنتاجية وتجارية محلية أو أجنبية.

2.3 أبعاد الأمن الغذائي

يرتكز الأمن الغذائي على أبعاد رئيسية تتضمن (البنك الدولي، 2023):

• التوفر المادي للغذاء:

ويعني توفر الكمية والنوعية الكافية من الغذاء، وذلك مرتبط بتوفر الإنتاج والمخزون.

• الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية:

ويتعلق بقدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى المنتجات والمواد الغذائية اللازمة لإشباع حاجاتهم وذلك مرتبط أساساً بالدخل والإنفاق والأسواق والأسعار.

• الاستفادة من المواد الغذائية:

تعني الاستفادة عموماً الطريقة التي يحقق بها الجسم أكبر منفعة من العناصر الغذائية المحتواة في المواد الغذائية. ويتحقق ذلك بتنوع النظام الغذائي وتوزيع الغذاء بين أفراد الأسرة والأعداد الجيدة للطعام.

• استقرار الأبعاد السابقة مع الزمن:

وذلك بالتوفر المستمر للغذاء المتنوع وقدرة الأفراد على الوصول إليه مع ضمان الاستفادة المثلى من المغذيات، فالشخص الذي لا يستطيع ضمان ما يكفي من الغذاء لفترات زمنية مقبلة ينظر له بأنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي.

3.3 لماذا الأمن الغذائي

دوافع التفكير في مسألة الأمن الغذائي لها مبرراتها الوطنية والإقليمية والدولية منها على

الأساس:

• تزايد عدد السكان

توقعات الأمم المتحدة للأعوام القادمة تبين أن عدد سكان العالم يمكن أن ينمو في حدود 8.5 مليار في عام 2030 و9.7 مليار شخص في عام 2050، وقد يصل إلى ذروته عند حوالي 10.4 مليار شخص خلال عام 2080. ومن المرجح أن يظل عدد السكان عند هذا المستوى حتى عام 2100، كما يظهر تقرير التوقعات السكانية في العالم لعام 2022 الصادر عن الأمم المتحدة، أن الهند في طريقها لتجاوز الصين باعتبارها أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان في عام 2023 (الأمم المتحدة، 2022).

• الصدمات الخارجية

يمكن أن تكون صدمات أسعار والتي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية أو المواد الأولية اللازمة لإنتاجها، كما أن التغير المناخي له آثاره السلبية على كمية ونوعية المنتجات الزراعية.

• تصدع العلاقات الدولية

والذي يؤثر على خطوط الإمداد الزراعي والغذائي، ويزداد وضع الأمن الغذائي سوءاً في حالة الحروب والنزاعات، حرب اليمن والحرب الروسية الأوكرانية.

• التلوث و اختلال التوازن البيئي

يمس بكمية الغذاء و سلامته ,ومن صوره الأمطار الحمضية , تلوث مياه السقي , الاستعمال المفرط للمبيدات.

4.3 مستويات الأمن الغذائي

يمكن التمييز بين مستويات عدة للأمن الغذائي أهمها (بكدي و باشا، 2016، الصفحات

: 44-42)

• الأمن الغذائي المطلق

ويعني ذلك أن كل الاحتياجات الغذائية للبلد يتم تلبيتها اعتمادا على الانتاج الوطني فقط وهو ما يعبر عنه بالاكتماء الذاتي وقد واجه هذا المفهوم العديد من الانتقادات.

• الأمن الغذائي النسبي

ويعني أن يوفر البلد نسبة من احتياجاته الغذائية باستعمال قدراته الإنتاجية واسترداد النسبة الباقية من العالم الخارجي مع مراعاة الميزة النسبية.

5.3 الفجوة الغذائية

"تمثل الفجوة الغذائية الفارق بين الانتاج المحلي من الغذاء وما هو ضروري للاستهلاك (مقدار الطلب). وكلما زاد اتساع هذا الفرق دل ذلك على عجز الاقتصاد الوطني على مواجهة احتياجاته المحلية من الغذاء. ويتغير حجم الفجوة سنويا اعتمادا على الكميات المنتجة محليا و المطلوبة فعليا اضافة إلى تذبذب الأسعار. وبالتالي كلما اتسع حجم هذه الفجوة كلما اعتبرنا أن الامن الغذائي معرض للهشاشة والخطر" (بن عيسى، 2019، صفحة 175).

6.3 مؤشرات الأمن الغذائي:

لنتبع و رصد حالة الأمن الغذائي العالمي والإقليمي والوطني تم وضع وتطوير العديد من المؤشرات من هيئات مختصة ومهتمة بالموضوع ومن هذه المؤشرات:

• مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)

يتعلق مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) بمسائل القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ، وتوافره ، وجودته وسلامته ، واستدامته وتكيفه عبر 113 دولة. وهو عبارة عن نموذج قياس نوعي وكمي ديناميكي يتكون من 68 مؤشرا فرعي يقيس جميع أبعاد الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة (Economist Impact, 2022).

• مؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية و الزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، 2024)

عبارة عن مجموعة مؤشرات تهدف إلى التقاط جوانب مختلفة من انعدام الأمن الغذائي عبر العالم، يتم إنتاج الكثير من هذه المؤشرات ونشرها في قاعدة بيانات واحدة من قبل منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى. بغرض بناء نظام معلومات واسع النطاق للأمن الغذائي. يتم تصنيف المؤشرات على طول الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي : التوافر ، الوصول ، الاستخدام ، والاستقرار، وتتكون هذه المجموعة من المؤشرات المميزة الأربعة إضافة إلى مؤشرات أخرى.

7.3 سياسات تحقيق الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي يمكن استعمال عديد الوسائل والسياسات نذكر منها (سريدي، 2023، الصفحات 105-106):

-اتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية

-تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي وفائض المنتجات الزراعية

-تنمية مصادر المياه والاقتصاد في استعمالها وضمان تدفقها

-التعامل مع الخارج وسياسات التجارة الخارجية

-تعديل الأنماط الاستهلاكية وتنمية البدائل السلعية .

4. استصلاح الأراضي بالجنوب الجزائري

1.4 ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS

من خلال المرسوم التنفيذي 20-265، فإن هذه الهيئة تعرف بأنها:

الديوان هو عبارة عن مؤسسة مملوكة للدولة ذات نشاط صناعي وتجاري، يعتبر شخص قانوني معنوي و يتمتع بالاستقلال المالي، خاضع للالتزامات الإدارية في علاقاته بالدولة، ويكتسب صفة التاجر يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة يقع مقره بالمنفعة وقد يتم تحويله إلى أي مكان آخر من الوطن بموجب مرسوم تنفيذي، وبناء على توجيهات وزير بالفلاحة (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 7).

و لديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية مهام عدة منها على الخصوص (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 7-8):

- ينفذ سياسة الدولة الرامية لترقية وتنمية الزراعة الاستراتيجية بالصحراء، والهادفة لتعزيز القدرات الوطنية الزراعية؛

افاق تحقيق الامن الغذائي بالجزائر من خلال استصلاح الاراضي التابعة لأملاك الدولة في اطار الامتياز بالجنوب
محمد روابحية/ لطيفة بهلول

- يضمن ترقية الاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية؛
- يضمن ترقية المحفظة العقارية التي بحوزته، على أساس دراسات مسبقة، و حسن تسييرها العقلاني؛
- في حدود المحفظة العقارية المسندة إليه، يحدد الديوان المحيطات التي يمكن أن تستقبل المشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية ويقوم بالدراسات التقنية المعمقة عن طريق مكاتب الدراسات المتخصصة؛

- تسند له مهمة تقسيم المحيطات التي سيتم منحها، بعد الاطلاع على الدراسات التقنية؛
- يقوم بدراسة ملفات حاملي المشاريع ويفصل فيها وفق معايير انتقاء، تعدها لجنة الخبرة والتقييم التقني؛

- يمنح محيطات الاستصلاح حسب الإجراءات المحددة بقرار وزير الفلاحة.
- يقوم بتشكيل الملفات وتبليغ عقود الامتياز لأصحابها والمعدة من طرف أملاك الدولة للولاية، وإشهارها بالمحافظة العقارية؛

- يساعد أصحاب المشاريع في الحصول على التسهيلات القانونية في مجال الاستثمار وفي كل الأعمال المتعلقة بإنجاز وسير المشروع؛

- يسهر على متابعة وتقييم تنفيذ مشاريع الاستثمار ويضمن احترام دفتر الشروط المنقق عليه؛
- يقدم طلب إلغاء عقد الامتياز لدى مصالح أملاك الدولة للولاية، في حالة عدم التزام المستفيد من الامتياز بنود دفتر الشروط ومخطط أعمال المشروع بعد ارسال إداريين.

مما سبق يتضح أن لديوان تنمية الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية دور هام في تنظيم عملية الاستصلاح، ودعم الزراعات الاستراتيجية، كما أن له دور رقابي على مختلف مراحل المشروع الاستثماري.

يوجد بديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية شباك وحيد هدفه الأول إحداث تنسيق بين أنشطة مختلف المصالح الإدارية بهدف تنفيذ فعال لمشاريع الاستصلاح والاستثمار وإنهاءها (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 10)، ويتولى هذا الشباك عديد المهام في إطار ترقية الزراعة الاستراتيجية بالأراضي الصحراوية (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 10-11):

- مرافقة دائمة للمستثمرين لتسهيل تجسيد المشاريع الاستثمارية؛
- دعم المستثمرين في سبيل ضمان حصولهم على عوامل الإنتاج؛
- ضمان استقادة المستثمرين من المزايا القانونية في مجال الاستثمار؛

- تنفيذ الأعمال المهيكلية للاستصلاح التي لها علاقة بمشاريع الاستثمار؛
 - أداء الشكليات الضرورية لضمان انطلاق مشاريع الاستثمار وتيسير تنفيذها؛
 - تشكيل ملفات أصحاب الامتياز وتبليغ عقود الامتياز للمعنيين بشكل مضمون؛
- ويتكون الشباك الوحيد تحت رئاسة المدير العام للديوان أو مثله، حسب موقع المحيط الموجه للاستصلاح، من:

- ممثلين عن الوالي الذي يقع ضمن اختصاصه المحيط المستصلح؛
 - ممثلين من مديرية المصالح الفلاحية التابعة للولاية؛
 - ممثلي مديرية أملاك الدولة للولاية؛
 - ممثلين من إدارة الطاقات المتجددة؛
 - مسؤولين عن مديرية الطاقة للولاية؛
 - ممثلين من مديرية البيئة للولاية؛
 - مديرية مصالح الموارد المائية للولاية؛
 - ممثلين عن الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز؛
 - مسؤولين عن الشباك الوحيد غير المركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
 - أعضاء من المديرية الولائية للصناعة والمناجم؛
- 2.4 الزراعات الاستراتيجية المستهدفة بالجنوب (ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، 2021):

المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي هي تلك الهادفة إلى ضمان تحقيق الأمن الغذائي الوطني وتقليص حجم الواردات الغذائية، مع خلق مراكز حقيقية للتنمية لمختلف الشعب الفلاحية، و تتضمن الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي على :

إنتاج اللحوم، تكثير البذور، زراعة النباتات الزيتية، إنتاج الحليب، زراعة الأعلاف، زراعة القطن ، و زراعة الحبوب، زراعة الشمندر السكري. والمساحة المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية يجب أن لا تقل عن 10.000 هكتار ماعدا فرع تكثيف البذور فالمساحة لا تقل على 2000 هكتار.

3.4 المحيطات المخصصة للاستصلاح بالجنوب لسنة 2024 (الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، 2020):

خصصت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعاء عقاري ثالث بمساحة إجمالية تقدر بـ 13,574 هكتار موزع عبر تسعة وثلاثين (39) محيطاً، موجه للمستثمرين في الولايات التالية (2): ولاية الجلفة: المساحة المخصصة 2,505 هكتار وهي موزعة على سبعة (07) محيطات ولاية غرداية: المساحة المخصصة 2,947 هكتار وهي موزعة على أربعة وعشرون (24) محيطاً ولاية النعامة: المساحة المخصصة 7,176 هكتار وهي موزعة على ثلاثة (03) محيطات ولاية الأغواط: المساحة المخصصة 450 هكتار وهي موزعة على محيط واحد ولاية البيض: المساحة المخصصة 496 هكتار وهي موزعة على أربعة (04) محيطات وقد استمرت عملية التسجيل للمستثمرين المهتمين إلى غاية 24 ماي 2024 عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA.

كما خصصت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعاء عقاري رابع بمساحة إجمالية تقدر بـ 163999 هكتار تتوزع على ثلاثين (30) محيطاً، موجهة للمستثمرين عبر الولايات التسعة (09) الآتية (ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، 2021): ولاية أدرار: المساحة المخصصة 8250 هكتار، وهي موزعة على ثلاث (03) محيطات ولاية ورقلة: المساحة المخصصة 44503 هكتار، وهي موزعة على ست (06) محيطات ولاية تيميمون: المساحة المخصصة 3750 هكتار، وتحتوي على محيط واحد (01) ولاية توفرت: المساحة المخصصة 3369 هكتار، وهي موزعة على أربع (04) محيطات ولاية المنيع: المساحة المخصصة 21540 هكتار، وهي موزعة على ثلاث (03) محيطات ولاية جانت: المساحة المخصصة 13698 هكتار، وهي موزعة على ثلاث (03) محيطات ولاية إليزي: المساحة المخصصة 45260 هكتار، وهي موزعة على سبع (07) محيطات ولاية الأغواط: المساحة المخصصة 7481 هكتار، وهي موزعة على محيطين (02) محيطات ولاية غرداية: المساحة المخصصة 16148 هكتار، وتحتوي على محيط واحد (1)

انتهت عملية تسجيل المستثمرين عبر المنصة الرقمية بموقع ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية. وفي شهر ماي 2024 وبعد دراسة كل ملفات أصحاب الطلبات وتحليلها تم الإعلان عن قائمة المستفيدين والتي تضم 96 مستثمراً من أصل 1382 طلباً على مساحة قدرها 52808 هكتار من المحيطات المعالجة والمقدرة بـ 30 محيطاً موزعة على تسع (09) ولايات (أدرار، تيميمون، المنيع، ورقلة، توفرت، جانت، إليزي، الأغواط، غرداية).

4.4 تخصيص المحيطات:

يخضع تخصيص المحيطات الموجهة للاستصلاح في اطار الامتياز إلى تنظيم قانوني حيث أن (منشور وزاري مشترك رقم 1839، 2017، صفحة 04) : اللجنة الولائية التي يوجد ضمن اختصاصها المحيطات الموجهة للاستصلاح تقرر حسب الإمكانيات العقارية المتاحة (مساحة المحيط) والتوجه الاقتصادي للولاية، وجهة تخصيص المحيطات حصريا أو معظمها للاستثمار المكثف والمندمج لفروع الزراعة الاستراتيجية التي يقوم بها المستثمرون الذين يتمتعون بقدرة مالية. كما يمكن للوالي كذلك تخصيص مساحة من هذه المحيطات لفائدة أصحاب المشاريع المصغرة. والزراعات المراد تطويرها من خلال استغلال هذه المحيطات هي زراعات استراتيجية موجهة للتحويل وهدفها تلبية متطلبات السوق الوطنية وخفض حجم الاستيراد، وتتمثل أساسا في:

- زراعة الحبوب والذرة؛
- زراعة النباتات الزيتية؛
- زراعة النباتات السكرية منها الشمندر السكري؛
- زراعة الأعلاف؛ (ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، 2021).

5. الامن الغذائي بالجزائر من خلال استصلاح الأراضي بالجنوب أفاق 2030

حققت الجزائر مستويات مقبولة في مؤشر الامن الغذائي للعديد من السنوات على غرار سنتي 2021 و2022 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 1: تطور مؤشر الامن الغذائي العالمي في الجزائر للفترة 2021 و2022

السنة	قيمة المؤشر/100 نقطة	الترتيب/13 دولة
2021	63.9	54
2022	58.9	68

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير Global Food Security Index

2021 و2022

من خلال الجدول 1 السابق نلاحظ أن مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر حقق مستويات مقبولة قدرت بـ 63.9 نقطة سنة 2021 و 58.9 نقطة سنة 2022، لكن تحقيق هذه المستويات والمراتب كان عن طريق الاعتماد على قيم عالية من الواردات الغذائية مقارنة بقدرة انتاجية محلية ضئيلة وهذا ما يظهره الجدول الموالي للفجوة الغذائية:

الجدول 2: تطور الواردات والصادرات الغذائية والفجوة الغذائية في الجزائر للفترة 2021 و 2022 (الوحدة: مليون دولار)

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2021	8877	575	8302
2022	10369	269	10100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2022، صفحة 87-88
من الجدول 2 أعلاه فإن الفجوة الغذائية في الجزائر بلغت مستويات مرتفعة حيث قدرت بـ 8302 مليون دولار سنة 2021، و 10100 مليون دولار سنة 2022 وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بحجم الصادرات خلال السنتين السابقتي الذكر، الأمر الذي دفع الدولة إلى ضرورة وضع عديد السياسات والتي من أهمها سياسة استصلاح الأراضي الخاصة التابعة للدولة في اطار الامتياز بالجنوب وذلك لضمان تحقيق الأمن الغذائي وتقليص حجم الفجوة الغذائية مستقبلا و ذلك لأن:
-عملية الاستصلاح تخص مساحات معتبرة، موجهة للاستثمار العام والخاص بمساحة مرجعية تخصص وجوبا للزراعات الاستراتيجية، وتقدم فيها الدولة كل التسهيلات للأطراف الفاعلة، وتنظم هذه العملية من خلال الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA و ديوان تنمية الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS الامر الذي سيؤدي إلى تحقيق وفرة في المنتجات الزراعية الاستراتيجية و تراجع قيمة الفجوة الغذائية.

-كما أن عملية الاستصلاح و الإنتاج الزراعي ستؤدي من جهة إلى حدوث ديناميكية في سوق العمل بتوفير مناصب شغل، و من جهة أخرى انخفاض أسعار عديد المنتجات الزراعية و منتجات الصناعة التحويلية وهو ما يزيد من إمكانية وصول الأفراد والأسر إلى هذه المنتجات.

-إن المنتجات الزراعية المستهدفة من خلال عملية الاستصلاح والاستثمار الزراعي تتضمن قائمة بالمنتجات الاستراتيجية التي تؤدي وفرتها إلى ضمان التنوع الغذائي للأفراد مما يحقق بعد الاستفادة من المغذيات.

-بالنظر إلى التنظيم القانوني لعملية الاستصلاح، و وجود هيئات عامة تضمن عملية الاشراف و الرقابة ومنح التسهيلات القانونية اللازمة للمستثمرين، وكذلك وجود العديد من الطلبات المقبولة للاستفادة من المحيطات المخصصة للاستصلاح بالجنوب، كل ذلك سيضمن تجسيد و استمرار

عمليات الاستصلاح والإنتاج الزراعي الاستراتيجي مما يحقق الاستقرار في وفرة المنتجات الزراعية و منتجات الصناعة التحويلية و سهولة الوصول و الاستفادة منها من قبل الأفراد والاسر .
خلال السنوات القادمة وكرؤية استراتيجية لعام 2030 ستؤدي وفرة المنتجات الزراعية الاستراتيجية -النتيجة عن استصلاح الأراضي التابعة لأملاك الدولة بالجنوب الجزائري-، و سهولة الوصول إليها و الاستفادة منها من قبل الأفراد و الأسر بصفة دائمة إلى ضمان تحقيق امن غذائي مستدام يجعل البلاد في منأى عن تأثير الصدمات الخارجية والصراعات الدولية.

6. تحليل النتائج

من خلال ما تقدم من معطيات وبعد تحليل مضمونها فإنه تم استخلاص النتائج الآتية:
-ينظم استصلاح الأراضي التابعة للدولة و الامتياز الفلاحي في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي 21-432 والرسوم التنفيذي 20-265 على التوالي، والذين يتضمنان كل الجوانب المتعلقة بالاستصلاح والامتياز الفلاحي كالتعريفات وغيرها، وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى التي نصت على أن عملية استصلاح الاراضي التابعة للدولة و الامتياز الفلاحي منظمان بمراسيم تنفيذية، تحدد مختلف جوانبهما ؛

-للأمن الغذائي تأصيل نظري يحدد تعريفه أبعاده ودوافعه و مستوياته، كما يتم قياسه من خلال مؤشرات متنوعة، وهذا من خلال مختلف المفاهيم التي تم عرضها وهو ما يؤيد صحة الفرضية الثانية والتي مفادها أن للأمن الغذائي تأصيل نظري يتناول مختلف جوانبه؛

-تجسد عملية الاستصلاح للأراضي التابعة للدولة بشكل واسع في العديد من ولايات الجنوب الجزائري، من خلال الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية الذين فتحا باب الاستثمار في عملية الاستصلاح من خلال تخصيص محيطات محددة يتم الاستفادة منها بعد التسجيل عبر منصات رقمية و بعد دراسة الطلبات من قبل لجان متخصصة، وهو ما يثبت معنوية الفرضية الثالثة التي نصت على أن عملية استصلاح الأراضي التابعة للدولة في اطار الامتياز تنفذ من خلال دواوين وطنية و بتخصيص محيطات بولايات الجنوب الجزائري ؛
- بالنظر إلى الجهود التي تبذلها الدولة في إطار عملية الاستصلاح بدءا بسن المراسيم التنفيذية، و تخصيص محيطات بعديد ولايات الجنوب ، وفتح منصات رقمية لاستقبال طلبات المستثمرين الراغبين في الاستصلاح مع تقديم الدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع، إضافة إلى إلزام المستفيدين من مساحات الأراضي -بعنوان الامتياز- بضرورة التقيد بقائمة الزراعات الاستراتيجية المحددة في

دفتّر الشروط، فإن ذلك سيحقق تطلّعات الدولة مع مطلع عام 2030 بضمان الأمن الغذائي الوطني المستدام وتقليل الفجوة الغذائية وتجنب تأثير التغيرات المناخية والصدمات الخارجية، وهذا ما يؤيد و يدعم صحة الفرضية الرابعة التي أقرت بأن عملية الاستصلاح ستحقق عديد النتائج على المستوى الزراعي والغذائي؛

7. خاتمة

تناولت هذه الدراسة أحد المواضيع البارزة و الهامة في الآونة الأخيرة والمتمثل في عملية استصلاح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة في اطار الامتياز بالجنوب الجزائري، وقد تم بداية توضيح بعض الجوانب النظرية للاستصلاح والامتياز الفلاحي و النصوص القانونية المنظمة لهما وكذا المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي من تعريف و أبعاد وغيرها، ليتم التطرق بعد ذلك إلى تنفيذ الدولة لهذه السياسة في الجنوب الجزائري من خلال ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS بتخصيص محيطات كبرى للاستصلاح وهي موجهة أساسا لتنمية الزراعات الاستراتيجية التي حددتها الدولة كاستراتيجية وطنية هدفها الأساسي تحقيق الأمن الغذائي الوطني أفاق 2030، كما تضمنت الدراسة عرض لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال سنتي 2021 و 2022 من خلال قراءة مؤشرات مع تسليط الضوء على حجم الفجوة الغذائية وهذا لتبرير الدوافع الجدية للدولة للمضي في تجسيد هذه السياسة، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها أن عملية الاستصلاح مجسدة على أرض الواقع و ستحقق نتائج هامة على مستوى الإنتاج الزراعي الاستراتيجي و تحقيق الأمن الغذائي، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها دراسة الموضوع فإنه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة مراجعة وتقييم النصوص القانونية المنظمة للاستصلاح والامتياز الفلاحي دوريا، لتدارك النقائص التي قد تسجل، ومواكبة المستجدات الميدانية؛
- إقامة الهياكل اللازمة-المخازن وغرف التبريد -لاستقبال فائض الانتاج من المنتجات الزراعية الاستراتيجية، لضمان توازن السوق؛
- تفعيل دور مخابر البحث الزراعي لمرافقة المستثمرين في مجال الزراعات الاستراتيجية بالجنوب؛
- ضرورة ادماج الزراعة الرقمية في عملية الاستصلاح نظرا للمزايا التي يمكن الحصول عليها؛

8. قائمة المراجع

1. منشور وزاري مشترك رقم 1839. (14 ديسمبر، 2017). المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في اطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

صفحة 04

2. الأمم المتحدة. (11 جويلية، 2022). أخبار الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 10 جانفي، 2025، من <https://news.un.org/ar/story/1106552/07/2022>
3. البنك الدولي. (2023). تحديث الأمن لاجذائي. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر، 2024، من <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security#>
4. الجريدة الرسمية. (27 سبتمبر، 2020). العدد 57، صحة 13.
5. الجريدة الرسمية. (07 نوفمبر، 2021). العدد 85، صفحة 13.
6. الديوان الوطني للأراضي الفلاحية. (2020). تاريخ الاسترداد 10 نوفمبر، 2024، من <https://onta.dz/accueil>
7. ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية. (2021). تم الاسترداد من <https://odas.madr.gov.dz/ar/page-daccueil/>
8. فاطمة بكدي، و رابح حمدي باشا. (2016). الأمن الغذائي و التنمية المستدامة. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
9. كمال الدين بن عيسى. (2019). الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، صفحة 175.
10. ليليا بن صويلح. (2021). مقارنة الجزائر لتوفير الأمن الغذائي في سياق جائحة كوفيد 19. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، الجزائر.
11. سمية سريدي. (ديسمبر، 2023). دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022. مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 06، العدد 02، الصفحات 105-106.
12. منظمة الأغذية والزراعة. (2024). فواستات. تم الاسترداد من <https://www.fao.org/faostat/en/#definitions>
13. Economist Impact. (2022). Global Food Security Index 2022. Consulté le décembre 15, 2024, sur Economist Impact: <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/about>